الانضمام لمنظمة التجاره العالميه
دراسه الفرص والتحديات التي تواجه العراق في ضوء تجربه انضمام الاردن

م.م علي مهدي عباس*

المستخلص

تهدف الدراسه الحاليه الى تسليط الضوء على محاوله العراق الانضمام الى منظمه التجاره العالميه، وتحديد الجوانب الايجابيه والسلبيه عن هذه المحاوله، فقد قدم العراق طلب الانظمام الى المنظمه سنه 2004 وهذا يتطلب أن تقوم الحكومه العراقيه بتقديم كافه البيانات المتعلقه بالاقتصاد العراقي فضلاً عن اصدار والغاء التشريعات التي لا تتعارض مع سياسة المنظمه ومن اجل اغناء البحث فقد تم الاستعانه بتجربه المملكه الاردنيه والتي تم قبول عضويتها سنه 2000 حيث تم دراسه عدد من المؤشرات الاقتصاديه فيها كالناتج المحلي الاجمالي، التضخم والبطاله، التجاره الخارجيه، القطاع الزراعي، الاستثمار الاجنبي، قبل تاريخ الانظمام وبعد تاريخ الانضمام وقد اشارت معظم هذه المؤشرات الى تحسن كبير فيها بعد تاريخ الانظمام وقد توصلت الدراسه الى ان مسأله انظمام العراق الى منظمه التجاره العالميه هو امر حتمي ولكن اجراءات اتمام هذا الانظمام بالنسبه للعراق تتطلب العمل بصوره جديه من الجهات الحكوميه والجهات التشريعيه من اجل تهيئه البيئه المناسبه وتقليل الاضرار التي يمكن ان تصيب بعض القطاعات الاقتصاديه أو بعض الانشطه ومحاوله الاستفاده من المزايا التي يمكن الحصول عليها من المنظمه العالميه.

Abstract

The present study aims to shed light on Iraq's attempt to join the World Trade Organization, and to identify positive and negative aspects of this attempt, Iraq submitted a request for joining the organization in 2004 and this requires that the Iraqi government shoucel to provide all the data on the Iraqi economy in addition to the issuance and cancellation of legislation that not inconsistent with the policy of the Organization, In order to enrich the research was to use the experience of the Kingdom of Jordan, which was admitted as a member in 2000 where he was studying a number of economic indicators which such as GDP, inflation and unemployment, foreign trade, the agricultural sector, foreign investment, before the date for joining and after the date of for joining was indicated most of these indicators to a significant improvement in after the date of joining the study found that the question on impact of Iraq into the world trade organization inevitable, but procedures for doing this for joining for Iraq requires working in earnest of the government agencies and legislative bodies in order to create the right environment and reduce damage that can cause some economic sectors or certain activities and to take advantage of the benefits that can be obtained from the World Organization.

مقدمة :

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2011/12/5

تؤكد الحقائق التاريخية ان النمو المتزايد للتجارة الدولية كان محركا رئيسا للنمو الاقتصادي العالمي على مدى العقود الاخيرة . وقد حققت البلدان التي تبنت استراتيجيات التكامل في الاطار العالمي نتائج ايجابية ، في حين تخلفت عنها البلدان التي عزلت نفسها عن التجارة الدولية .

كما كان للاستثمارات الاجنبية المباشرة دورا مهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الدولي وتبادل المنافع عن طريق استخدام القدرة التنافسية الدولية وتنمية الصادرات في اطار الارتباط القوي بين الميزات النسبية والكفاءة الاقتصادية .

وعلى هذا الأساس تسعى منظمة التجارة العالمية الى توسيع نطاق الفرص المتاحة في التجارة الدولية عن طريق إزالة او تخفيف القيود المفروضة عليها .

وقد بقي العراق على مدى عدة عقود في حالة عزلة بسبب السياسات السابقة وما نتج عنها من حروب وحصار اقتصادي ، مما خلق تشوهات اقتصادية في معظم النشاطات وأضعفت من قدرته التنافسية ، بحيث أصبح الإصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة وليس خيارا . ومن المهم أن يترافق هذا الإصلاح بالتوجه نحو الاندماج مع الاقتصاد العالمي ومن أهم سبل هذا الاندماج هو العمل على التأهل للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وتجدر الإشارة إلى انه من الامور المهمة في هذا الموضوع هو ان المنظمة العالمية عند تأسيسها منحت العديد من السماحات للبلدان النامية كي تتمكن من تكييف اوضاعها وتحسين قدراتها التنافسية . ويظن الكثيرون ان فترات السماح هذه تبدأ في تاريخ انضمام البلد الى المنظمة بينما فترات السماح هذه ابتدأت عند تأسيس المنظمة في سنة **1995** ، وهذا يعني أن البلدان التي تتاخر في الانضمام الى المنظمة ستواجه شروطا اكثر صرامة من تلك التي سبقتها .

فرضية البحث :

إن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية قد يصيب بعض القطاعات الاقتصادية بالضرر ، لكنه في الوقت نفسه له مزايا عديدة يمكن الاستفادة منها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحديد الجوانب الايجابية التي يمكن للعراق الاستفادة منها في حالة انضمامه للمنظمة ، وما هي أهم التحديات التي يمكن أن تواجه عملية الانضمام .

هيكل البحث :

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور رئيسة ، تناول المحور الأول نبذة عن منظمة التجارة العالمية واهم مبادئها وأهدافها . أما المحور الثاني فقد ركز على محاولة انضمام العراق إلى المنظمة العالمية واهم الفرص التي يمكن تحقيقها مع تشخيص أهم التحديات التي تواجه ذلك

وفي المحور الثالث تم استعراض تجربة المملكة الأردنية في انضمامها للمنظمة ، وكان اختيار الأردن أنموذج للدراسة هو بسبب محاولة التعرف على تطور المؤشرات الاقتصادية نتيجة الانضمام إلى المنظمة ، ورغم أن العراق من البلدان النفطية وقد تكون تجربة المملكة العربية السعودية أو أي بلد نفطي آخر هي الأقرب لواقع الاقتصاد العراقي من ناحية كونهما يمثلان اقتصادا ريعيا ، إلا انه من المعروف أن ما قد يتحقق من فوائض مالية عند تحسن أسعار النفط العالمية أو بالعكس في حالة تدهورها مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد أسباب التغيرات في المؤشرات الاقتصادية وعزل تأثير تقلبات أسعار النفط على تلك المتغيرات .

أولا - منظمة التجارة العالمية:

ان الجدل بين مايمكن تحقيقه من مكاسب عن طريق تحرير التجارة أو تقييدها ليس من الموضوعات الجديدة ، حيث تعود بدايات هذا الاختلاف الى اواخر القرن الثامن عشر وامتدت طوال القرن التاسع عشر والى حد الآن .

وكان من اهم حجج انصار تقييد التجارة هو هدف حماية الصناعات الناشئة (وهذا الهدف كان يتوافق انذاك مع طبيعة الصناعات الناشئة في كل من المانيا والولايات المتحدة وهما من اكثر البلدان التي دعت الى تقييد التجارة في ذلك الوقت) فضلاً عن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع المنتجات المحلية ..... وغيرها من الحجج المعروفة .

الا انه مع مرور الوقت اثبتت الوقائع التاريخية ان تلك الاجراءات التقييدية لابد ان تكون محدودة المدى وان استمرارها يؤدي الى خلق تشوهات اقتصادية عديدة.

وعلى مدى نحو نصف قرن التي تلت الحرب العالمية الثانية استمرت المفاوضات متعددة الاطراف ضمن اتفاقية ال (GATT) لتتمخض في نهاية الامر عن تاسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) في مطلع سنة 1995 وذلك بعد المصادقة على كل من نتائج جولة الأورجواي والبيان الختامي في مراكش .

وتمثل المنظمة الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة متعدد الأطراف ، وهي تؤمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تقوم بموجبها الحكومات بصياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية.

كما أن المنظمة منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية.

وتجدر الاشارة الى ان منظمة التجارة العالمية تغطي مجالات أوسع مما كانت تغطيه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة (GAAT) من حيث النشاط التجاري والسياسات التي تحكم التجارة. فكانت احكام (الجات) تنطبق فقط على التجارة في السلع بينما تشمل منظمة التجارة العالمية التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وكذلك حقوق الملكية الفكرية في التجارة الدولية.

وقد تزايد عدد البلدان الاعضاء في المنظمة حتى بلغ في بداية سنة 2008 نحو153 بلدا فضلاً عن 30 بلدا بصفة مراقب[1] .

وتستند المبادئ الاساسية لمنظمة التجارة العالمية الى النصوص القانونية التي وردت في اتفاقية تأسيسها والاعلانات الوزارية والقرارات التي تحدد التزامات البلدان الاعضاء في المنظمة .

وبصورة عامة فان المباديء الأساسية التي تميزت بها منظمة التجارة العالمية هي[2] :

1. مبـــدأ المعاملـــة الوطنـــية: وهو يعنى المساواة بين المنتجات المحلية والمستوردة من حيث شروط المواصفات والنوعية والتسعير والضرائب.
2. مبدأ الشفافية (نشر المعلومات): ويقصد به الإفصاح عن القوانين الوطنية ذات الأثر على التجارة، ونتيجة لهذا المبدأ فإن طرق حماية الصناعات الوطنية تقتصر على الرسوم الجمركية مع استبعاد القيود غير الجمركية لما في ذلك من صعوبة في تتبعها وكشفها.
3. مبـــدأ الدولـة الأولى بالرعاية: و يعني أنه في حالة قيام أي بلد بمنح أي بلد ميزة تجارية فإن عليه أن يمنح هذه الميزة لجميع البلدان الأخرى - مع السماح ببعض الاستثناءات-.

ومن اهم المكاسب التي تسعى مختلف البلدان الحصول عليها من انضمامها الى المنظمة هي :

1- تعزيز السلام ومعالجة النزاعات بشكل بناء: اذ انه من المعروف ان التجارة تزدهر في ظل السلام والثقة المتبادلة والتعاون الدولي وقد اثبتت الحوادث التاريخية ان التوتر والنزاع يصيب كافة الاطراف بالخسارة . وتعمل منظمة التجارة العالمية على معالجة اي خلافات بين الاطراف وفق قوانين المنظمة .
2- تقليل عدم التكافؤ بين الشركاء التجاريين : حيث تم التفاوض بشأن الاتفاقات من قبل كافة الاعضاء وتمت الموافقة عليها بالاجماع ثم تمت المصادقة عليها من قبل برلمانات كافة تلك البلدان. وتنطبق تلك الاتفاقات على الجميع واصبح للبلدان الصغيرة او الفقيرة والبلدان الغنية او الكبيرة حقوقا متساوية في تسوية النزاعات في ظل اجراءات المنظمة .
3- تخفيض تكاليف المعيشة : يعمل النظام التجاري العالمي الخاص بمنظمة التجارة العالمية على التقليل من الحواجز التجارية وتكون النتيجة انخفاض تكاليف المنتجات وبالتالي انخفاض اسعار السلع والخدمات النهائية اي ان تكلفة المعيشة سوف تكون اقل .
4- تحسين مستوى الدخل : ان تقليل العوائق امام التجارة يعمل على زيادة مستوى التجارة وهذا يعمل على زيادة مستوى الدخل . وحتى عندما يواجه المنتجون المحليون المنافسة من الاستيراد فان عملية التكييف مع هذه المنافسة يدفعهم الى زيادة انتاجيتهم وتحسين نوعية المنتجات بحيث يصبح بامكانهم القدرة على المنافسة وهذا يحسن من مستوى الدخل ، او ان عملية التكييف تتضمن تحولهم نحو انشطة جديدة يحققون عن طريقها دخلا افضل .
5- تحفيز النمو الاقتصادي : من المعروف ان نمو التجارة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ، والمشكلة هنا في فرص التوظف حيث ان زيادة معدلات النمو الاقتصادي تعني بالنتيجة زيادة فرص التوظف ولكن انفتاح الاسواق وزيادة الاستيرادات تؤدي الى خسارة في العديد من الوظائف في النشاطات التي لا تتمكن من المنافسة ، وهذا لاينطبق على جميع البلدان او على جميع النشاطات الاقتصادية داخل البلد وهو يعتمد على القدرة على التكييف وسياسات الاصلاح التي يتم تنفيذها .
6- تقليص مستويات الفساد : من خلال الوقائع التاريخية يتضح ان حالات الفساد تتزايد مع زيادة العوائق والقيود ،مثلا نظام الحصص في التجارة الخارجية يخلق ارباحا كبيرة للجماعات التي تحصل على هذه الحصص وهذا يشجع على الفساد عند توزيع الحصص بين التجار وتحديد المؤهلين منهم .

ثانيا – انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية :

قدمت الحكومة العراقية طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في سنة 2004 ، وهذا يتطلب ان تقدم حكومة العراق الوثائق المتعلقة بقطاع الزراعة والخدمات اضافة الى الحواجز التقنية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية والامور المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية...الخ.

وكل ذلك يتطلب تقديم خطة عمل تشريعية لما تنوي الحكومة اجراءه من تغيير في الجوانب التنظيمية والتشريعات بما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة .

ومن اهم الفرص التي يمكن ان يتيحها انضمام العراق الى المنظمة العالمية هي:

1- جذب الاستثمارات الاجنبية : تاثرت البنية الاساسية للاقتصاد العراقي كثيرا بسلسلة الحروب وسنوات الحصار الاقتصادي التي استمرت على مدى عدة عقود وما نتج عنها من دمار بحيث اصبح العراق بحاجة الى الاستثمار في جميع المجالات في الوقت الذي يعجز فيه الاستثمار المحلي عن تلبية هذه الاحتياجات . ويحتاج الاستثمار الاجنبي الى بيئة مستقرة، وتوفر التشريعات الملائمة لممارسة انشطته . وفي حال تلبية العراق لشروط الانضمام للمنظمة العالمية فانه سوف يوفر بيئة جاذبة للاستثمارات الاجنبية وهذا سوف ينتج عنه زيادة في حجم التجارة الخارجية كما ان زيادة الاستثمارات سوف تساعد في تنويع الاقتصاد بحيث يمكن للعراق ان لا يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل .

2- فتح اسواق وفرص جديدة امام المنتجات العراقية : كان للعراق قبل عدة عقود امكانات في عدة صناعات وتتمتع بسمعة جيدة في الاسواق الخارجية مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الجلود وصناعة الاسمنت والبتروكيمياويات و الصناعات الغذائية[3]... وغيرها فضلاص عن المنتجات الزراعية كالتمور والثروة الحيوانية ...الخ وكان لها اسواق خارجية وصادراتها تنمو باستمرار . الا ان السياسات الاقتصادية التي جرى تنفيذها ادت الى تذبذب الانتاج وتدهوره بصورة مستمرة مما ادى الى فقدان القدرة على التصدير . ومن الممكن استعادة مكانة العراق التجارية بعد الانضمام الى المنظمة وحصول الصناعة العراقية على فرص التطوير والتحديث بالمستوى الذي يجعلها قادرة على المنافسة عالميا .

3- الانفتاح على الخدمات واتاحة فرص جديدة لموردي الخدمات: بسبب الظروف التي تم عرضها فان العراق متخلف جدا في مجال الخدمات وان الانضمام للمنظمة العالمية سوف يتيح فرصا عديدة لموردي الخدمات في مجالات مثل المصارف والتامين والاتصالات ....وغيرها .

4- حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات في المنظمة[4]: يعتبر التفاهم على حل النزاعات في المنظمة من اهم الانجازات للمنظمة كما يعتبر جهاز المنظمة لتسوية النزاعات من أحدث أجهزة حل النزاعات واكثرها فعالية في العلاقات الدولية، وذلك بسبب اعتماد آلية التسوية في المنظمة بمدأ إلزامية المحاكمة وتنفيذ الأحكام، وهما من أهم عناصر النجاح لأي نظام قانوني دولي او محلي. وتعتمد المنظمة في مفهوم حل النزاعات الدولية بشكل عام الوسائل الدبلوماسية وهي ترتكز على الإجراءات المرنة وتجنّب حالات الربح والخسارة. وكذلك على الاجراءات القانونية وهي ترتكز على تطبيق نصوص قانونية على حالات معينة.

5- تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي: من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها العراق هو ان الانظمة والقوانين المعمول بها لا تزال ترتبط بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائدا طيلة العقود المنصرمة وهي لا تتناسب مع التحولات الجديدة وهذا يتطلب جهودا حثيثة في تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة العالمية ، وفي الواقع تعتبر هذه فرصة جيدة ويمكن الاستفادة من الخدمات الفنية التي تقدمها المنظمة في هذا المجال من اجل الاسراع بتشريع القوانين وتحديث الانظمة .

6- وفي تحقيق كل ما تقدم فان العراق سوف يتمكن من استعادة مكانته الاقتصادية في المجتمع الدولي .

التحديات التي تواجه العراق في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية :

التحديات كثيرة ولا يمكن تغطيتها في هذا البحث ، كما انها لا يمكن التغاضي عنها ، ومن أهم ما يرد ذكره في هذا المجال هو :

1- سبق الإشارة إلى أن الانضمام للمنظمة العالمية يتطلب تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة ، وهذا السعي يجب ان يصاحبه اصلاح اقتصادي واجتماعي على نطاق واسع .وعلى سبيل المثال عدم وجود قوانين تتعلق بدعم المنتوج الوطني ، حيث ان وجود هذا القانون يبين موقف الحكومة من موضوع الدعم الذي تقدمه الى القطاع الخاص وتحديد القطاعات الاقتصادية التي سوف تستمر الحكومة بدعمها بعد الانضمام الى المنظمة .

2- ان توفير شروط الانضمام الى المنظمة والتفاوض معها ليس من مهمام وزارة التجارة لوحدها وانما يفترض ان تشارك الوزارات الاخرى ذات العلاقة مثل الزراعة والصناعة والصحة الاهتمام بهذا الموضوع وتوفر التسهيلات اللازمة وتقوم بعقد الندوات والتوعية باهمية الانضمام للمنظمة العالمية .
3- غياب دور القطاع الخاص الصناعي المتمثل باتحاد الصناعات العراقي وعدم وجود اتحاد مهني للمزارعين وكذلك بالنسبة للمصدرين والمستوردين .
4- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الرقابية ذات الصلة بالنوعية والمؤسسات الرقابية الصحية والمؤسسات المالية (مثل الضريبة والكمارك) والمؤسسات القانونية ومؤسسات الضمان الاجتماعي .
5- ضرورة توفير احصاءات تفصيلية مثلا حصة العراق في التجارة الدولية او عدد المؤسسات التجارية الحكومية وحجم نشاطها التجاري مقارنة مع حجم المؤسسات التجارية الخاصة (لتحديد حجم التركز الاحتكاري) ومن الضروري إتاحة هذه الاحصاءات للباحثين للخروج بنتائج علمية من الدراسات التي تهتم بهذه الموضوعات .

ثالثا : تجربة الأردن في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

تقدمت الحكومة الأردنية بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في بداية تأسيس المنظمة ، وحصلت على عضوية المنظمة في 2000/4/11 . أي بعد نحو خمسة سنوات من المفاوضات حول مذكرة السياسات التجارية للأردن والإجراءات الحكومية التي اتخذتها في مجال التشريعات وتكييف الاقتصاد الأردني مع متطلبات الانضمام إلى المنظمة[5] .

خلال مرحلة التفاوض تم إجراء العديد من الإصلاحات التجاريـة وتعديل التشريعات المرتبطة بها ، بحيث يتوافق النظام التجاري مع قواعد منظمة التجارة العالمية ، ومن أهم تلك الإصلاحات[6] :

- صدور قوانين جديدة تتوافق مع قواعد المنظمة مثل قوانين المنافسة والرسوم الصناعية والمؤشرات الجغرافية وحماية الإنتاج الوطني .
- تعديل قوانين الضريبة وقانون الكمارك الأردني وكذلك عدد من القوانين في مجال الملكية الفكرية وحماية حق المؤلف وقانون الاختراعات وقانون العلامات التجارية .
- الاستمرار بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الخصخصة ، حيث تبين التقارير أن النفقات الاستثمارية تراجعت من نحو(7.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1996 إلى نحو(4.9%) في سنة 2000 . وهذا نتيجة لقيام القطاع الخاص بجزء من الاستثمارات في المشاريع التي تمت خصخصتها كالاتصالات والنقل العام . وتشير معظم الدراسات إلى أن تلك النشاطات قد تمكنت من تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها ورفع كفاءة الشركات وزيادة معدلات أرباحها .

ونتيجة لكل ذلك فقد تمكنت المملكة الأردنية من تحقيق نتائج اقتصادية جيدة ، وفي هذا الصدد يبين "تقرير تمكين التجارة لسنة 2009" أن الأردن تقدمت إلى المرتبة (37) بعد أن كانت في السنة السابقة في المرتبة (51) ، وقد تم الاستناد في هذا التقرير على عدد من المؤشرات وهي[7] :

- النفاذ إلى الأسواق .
- إدارة الحدود .
- البنية التحتية للمواصلات والاتصالات .
- الإجراءات التنظيمية في بيئة الأعمال .
- حماية الملكية الفكرية .
- كفاءة الحكومة في الإنفاق العام .
- الفساد المالي والإداري.

تقييم نتائج انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية :

يصنف الأردن بأنه من البلدان ذات الدخل المتوسط - ضمن الشريحة الدنيا – وأنه من البلدان المصدرة للخدمات وعوامل الإنتاج . ويتأثر الاقتصاد الأردني بدرجة كبيرة بالتغيرات والتطورات العالمية والإقليمية ، وذلك بسبب اعتماده الكبير على المساعدات التي يحصل عليها من البلدان العربية النفطية المجاورة بالإضافة إلى تحويلات الأردنيين العاملين في هذه البلدان .

كل ذلك يجعل من الصعوبة دراسة تأثير انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية على المتغيرات الاقتصادية الأردنية ، حيث قد يكون التحسن أو التدهور الذي يصيبها هو بسبب تغيرات تحدث في الاقتصاد العالمي أو في أسعار النفط العالمية .

وسوف يتم تقييم النتائج التي تحققت في الأردن في ضوء عدد من المؤشرات وهي :

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي :

يلاحظ من بيانات الجدول (1) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي المتحققة في الأردن في السنوات التي سبقت انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية والسنوات التي تلت الانضمام ، وتشير معظم الدراسات إلى أن هذه الزيادة في معدلات النمو كانت تقودها الصادرات[8] . وعلى هذا الأساس فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من(1.7) ألف دولار للفرد سنة 2000 إلى أكثر من (2.5) ألف دولار في سنة 2006

جدول رقم (1)
الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ونسب النمو
للسنوات 1997 – 2006

	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج بأسعار السوق الجارية بالمليون دينار	5138	5610	5767	6002	6260	6794	7229	8081	9014	10109
نسبة النمو بأسعار السوق الجارية %	%4,6	9,2	2,8	4,1	4,3	8,5	6,4	11,8	11,5	12,2
نسبة النمو بأسعار السوق الثابتة % 1994	%1,5	3	3,1	4,2	4,2	4,9	4,2	8,4	7,2	6,4

المصدر : النشرات الشهرية للبنك المركزي الأردني / دائرة الإحصاءات العامة .

2 - التضخم والبطالة :

تبين البيانات المتعلقة بمستويات التضخم أن المملكة الأردنية تمكنت من تخفيض معدلات التضخم في بداية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية . و كان ذلك نتيجة برامج الإصلاح الاقتصادي التي جرى تطبيقها في السنوات السابقة خلال عقد التسعينات. ويبين الجدول (2) تطور معدلات التضخم منذ سنة 2000 لغاية سنة 2007 حيث اتجهت نحو الزيادة ومن المعروف أن تلك المعدلات تتأثر بالتغيرات في الاقتصاد الدولي ومن أهمها أسعار النفط فضلاً عن السياسات الاقتصادية المحلية التي تطبقها الحكومة مثل مستويات الضريبة التي شهدت زيادات واضحة بعد سنة 2000 بهدف تمويل عجز الموازنة .
كذلك يبين الجدول تطور معدلات البطالة في الأردن ، ومن الواضح أنها معدلات مرتفعة مقارنة بالمعدلات العالمية ، إلا أن التقارير الدولية تشير إلى أن البلدان العربية هي الأكثر في معدلات البطالة في العالم . وتتفاوت البلدان العربية في معدلات البطالة حيث يبين التقرير الاقتصادي العربي الموحد أن معدلات البطالة في البلدان العربية في سنة 2004 تراوحت بين أعلى معدل في موريتانيا حيث بلغت (32%) وأدنى معدل في دولة قطر (2.3%) بينما تبلغ معدلات البطالة على مستوى العالم نحو (6%) وفي بلدان شرق آسيا اقل من (4%)[9] ، وهذا يعني انه على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة في الأردن إلا أنها تعتبر بحالة أفضل عند مقارنتها بالبلدان العربية . وقد اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات عديدة في سنة 2008 من اجل زيادة فرص التشغيل وخلق الوظائف[10] .

جدول رقم (2)
التضخم والبطالة في الأردن
للسنوات 2000 - 2007

السنة	نسبة التضخم	نسبة البطالة
2000	%0,7	%13,4
2001	%1,8	%14,9
2002	%1,8	%15,3
2003	%2,3	%14,5
2004	%3,4	%12,5
2005	%3,5	%14,8
2006	%6,3	%13,9
2007	%5,4	%13,1

المصدر : بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لسنوات مختلفة

3 - تطور التجارة الخارجية:

في مجال التجارة الخارجية تم اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات ، من أبرزها[11] :

- إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة ، وذلك من خلال إلغاء إجازات الاستيراد والتصدير ، إضافة إلى إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية والوسيطة ومدخلات الإنتاج الصناعي .
- توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها في رسم واحد ، وتخفيض الحد الأقصى لهذا الرسم - وصل في سنة 2000 إلى (30%) .
- إصلاح الإدارة الجمركية لزيادة الشفافية والكفاءة في إدارة الجمارك وخدمات التخليص.
- تحرير نظام الصرف وإعلان قابلية الدينار الأردني للتحويل للغايات الرأسمالية والجارية
- تحديث وتحسين المناطق الحرة وتوسيعها لتكون مواقع جذب استثماري تساهم في تنمية الصناعات التصديرية والمبادلات التجارية وتجارة الترانزيت وذلك عن طريق تحسين البنية التحتية والخدمات الساندة لها والتوسع في إنشاء المزيد منها .

وتبين بيانات التجارة الخارجية أن قيمة الصادرات الأردنية حققت نموا بلغ بالمتوسط نحو (16.9%) خلال المدة (2000 – 2004) مقارنة بمتوسط معدل النمو خلال المدة (1995 – 1999) والذي بلغ نحو (5.9%)[12] .

وكان التركيب السلعي للصادرات الأردنية قد تغير خلال فترة الدراسة لصالح السلع المصنعة حيث بلغت نسبة الصادرات من السلع الاستهلاكية نحو (52.1%) خلال السنوات (200 – 2004) مقارنة ب (42.2) خلال المدة (1995 – 1999) .

أما بالنسبة للسلع الرأسمالية فقد ارتفعت من نحو(3.2%) إلى (4.2%) خلال نفس المدة . يقابل ذلك انخفاض مساهمة الصادرات من المواد الخام والسلع والوسيطة من (54.5 %) إلى (43.7%) خلال نفس المدة .

كذلك سجل معدل النمو السنوي للاستيرادات خلال المدة (2000 – 2004) ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ نحو (17.7%) مقارنة بمعدل النمو السنوي خلال المدة (1995 – 1999) والذي بلغ نحو (10.8%) ، وقد جاء هذا النمو في الاستيرادات نتيجة زيادة كميات وأسعار السلع المستوردة وكان لإجراءات تحرير التجارة وبخاصة تخفيض التعريفة الكمركية على عدد كبير من السلع الاستهلاكية والوسيطة أثرا مهما في نمو الاستيرادات .

واستنادا إلى التطورات التي شهدتها كل من الصادرات والاستيرادات الأردنية فقد تحسنت نسبة تغطية إيرادات الصادرات لتكاليف الاستيرادات خلال السنوات التي تلت انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية ، فقد ارتفعت هذه النسبة من (41.3%) في سنة 2000 إلى (48.6%) في سنة 2004 ، وتشير العديد من الدراسات إلى انه بالرغم من تحسن أداء الصادرات الأردنية إلا أن استمرار ارتفاع الأسعار العالمية قد اثر بدرجة كبيرة على استمرار العجز في الميزان التجاري[13] .

4 - القطاع الزراعي :

تهدف الاتفاقية الزراعية إلى تنظيم التجارة العالمية في المنتجات الزراعية بشكل عادل ويستند إلى قوى السوق عن طريق إجراء تخفيضات تدريجية على أدوات الدعم والحماية المستخدمة في المنتجات الزراعية وخلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها مع منظمة التجارة العالمية .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عددا من إجراءات الدعم غير الخاضعة للتخفيض مثل برامج الخدمات الحكومية والمتعلقة بتزويد خدمات ومنافع للزراعة أو المجتمعات الريفية ، دون أن يترتب عليها أي مدفوعات مباشرة للمنتجين .

وتشير أدبيات منظمة التجارة العالمية إلى أن على البلدان المتقدمة أن تلتزم بتخفيض الدعم ليصل إلى نسبة (5%) حتى سنة 1999 ، أما البلدان النامية فأنها تلتزم بتخفيض الدعم للقطاع الزراعي لغاية سنة 2004 ليصبح بحد أقصى (10%) من مجمل الإنتاج الزراعي السنوي[14] .

وقد التزم الأردن بتخفيض الدعم الزراعي ليصبح بنسبة (10%) في سنة 2006 .

وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الحكومي للزراعة في الأردن خلال المدة التي سبقت الانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان قد توزع كالآتي[15] :

- دعم المستهلك (83.3%) .
- البنية التحتية (10.4%) .
- البحث (2.75%) .
- خدمات الفحص والمعاينة (1.64%) .
- مكافحة الآفات والأمراض (1 %) .
- التسويق والترويج (0.5%) .

- الإرشاد (0.33%) .

أما من ناحية التغير في بنود التعريفة الجمركية الزراعية بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فقد شمل التخفيض (487) بندا من أصل (842) بندا مع مراعاة المواسم الزراعية لبعض السلع حيث يتم وضع تعريفة جمركية مرتفعة في فترة جني المحاصيل المحلية ومن ثم تخفيضها في بقية أشهر السنة .

5 – الاستثمار الأجنبي :

هناك العديد من الطروحات المتعلقة بمحددات جذب الاستثمار الأجنبي وليس المجال هنا لمناقشة تلك الطروحات ، إلا أن أهم ما يرد هنا هو أن حجم السوق المحلية يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي لأي بلد ، يضاف إلى ذلك معدلات النمو الاقتصادي ومعدل دخل الفرد . وبصورة عامة تعتبر البلدان العربية من تلك البلدان التي لا تمتلك القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية مقارنة مع بقية المناطق في العالم .

وتشير التقارير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأردن يعتبر من المعدلات المنخفضة في العالم إلا أن معدل التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي تبدو مرتفعة وهي نتيجة لما تحقق من إجراءات تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن[16] .

ويوضح الجدول (3) مقدار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن خلال السنوات 1997 – 2004 .

جدول (3)

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للأردن للفترة (1997 – 2004)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	نسبة النمو السنوية %	معدل النمو السنوي المركب %
1997	158	-	21.5
2000	787	398	
2001	100	87.2-	
2002	64	36-	
2003	424	562.5	
2004	620	46.2	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية ، مناخ الاستثمار لعام 2005 ،

ومن الواضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد شهدت تذبذبات خلال مدة الدراسة إلا أنها اتجهت بصورة عامة نحو الزيادة وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الأردن في جذب الاستثمار الأجنبي .

الخاتمـــــة :

من خلال ما تم عرضه في تجربة الأردن وما نتج عن تغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية يمكن التوصل إلى أن موضوع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لابد أن يؤدي إلى إحداث تغيرات اقتصادية مهمة نتيجة ما يحدث من تغيرات في عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية ، كالاستثمار الأجنبي المباشر وتغيرات هيكل التجارة الخارجية وكذلك ما يصيب القطاع الزراعي ....الخ

وهنا من الصعوبة وضع توصيات تشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والسياسات الحكومية المناسبة ، ولكن من المهم التركيز على أن مسألة الانضمام للمنظمة العالمية تعني أن يوافق العراق على عدد كبير من الاتفاقيات ضمن منظمة التجارة ، ويتجاوز عدد هذه الاتفاقيات 32 اتفاقية دولية ، وكل اتفاقية يتطلب تنفيذها تشريع عدد من القوانين . ومن المعروف أن العملية التشريعية تتطلب مدى زمني قد يطول أحيانا للوصول إلى الصيغة القانونية النهائية التي يتم إقرارها ، حيث قد يتطلب إصدار قانون واحد أكثر من سنتين لإقراره ، ومن ما يزيد تعقيد هذا الأمر هو تباين وجهات النظر بين الكتل السياسية في العراق والتي تختلف في مدى اهتمامها أو رغبتها بالانضمام للمنظمة العالمية وتلبية متطلبات هذا الانضمام مما قد يتولد عنه مواقف تعيق أو تؤخر هذا الانضمام .

وعلى أساس ما تقدم يمكن القول أن بعد كل ما حدث في العالم من تغيرات منذ تأسيس المنظمة العالمية والى حد الآن ، ومع هذا العدد الكبير من البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية ، فأن مسألة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو أمر حتمي ، ولكن إجراءات إتمام هذا الانضمام بالنسبة للعراق تتطلب العمل بصورة جدية من الجهات الحكومية والجهات التشريعية من اجل تهيئة البيئة المناسبة وتقليل الأضرار التي يمكن أن تصيب بعض القطاعات الاقتصادية أو بعض الأنشطة ، ومحاولة الاستفادة من المزايا التي يمكن الحصول عليها من المنظمة العالمية .

المصادر والهوامش

1. للتفاصيل انظر الموقع الالكتروني الرسمي لمنظمة التجارة العالمية على الشبكة العنكبوتية (www.wto.org)
2. الأمم المتحدة / الاسكوا " تقرير عن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية – دراسة حالة سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية " رقم الوثيقة :
E- ESCWA- GRID- 2003 - 40 November 2003 10 – 3 ص
3. د . نزار الربيعي " سبل تشجيع الصادرات العراقية " وزارة الصناعة بغداد 1993 ص 7 – 9 .
4. منظمة التجارة العالمية " عشر مزايا لنظام التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية " ترجمة شركة أبو غزالة للتوزيع والنشر 2008 ، ص 3 – 7 .
5. كانت الحكومة الأردنية قد تقدمت بطلب الانضمام إلى اتفاقية الجات قبل تأسيس المنظمة ، وعند تأسيس المنظمة العالمية تم تحويل طلب الانضمام تلقائيا إلى المنظمة ، للتفاصيل انظر
وزارة التخطيط الأردنية / الفريق الوطني لدراسة التنافسية " عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية ولثر ذلك على القطاع الزراعي " عمان 2004 ص 3 – 6 .
6. منذر جابر محمد " أهمية جهود الحكومة الأردنية في الإصلاح الاقتصادي وتحرير التبادل التجاري في جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن " بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية ، المجلد /11 العدد /2 سنة /2009 ، ص 170 – 177 .
7. وزارة التخطيط الأردنية / الفريق الوطني لدراسة التنافسية " تقرير تمكين التجارة الدولية 2009 " عمان 2010 ص 1 .
8. مركز المشروعات الدولية الخاصة " الأردن مثال عملي – تقويم الإصلاح " دراسة منشورة على الموقع الرسمي للمركز على الشبكة العنكبوتية www.cipe .org
9. الأمانة العامة للجامعة العربية وآخرون " التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007 ، ص 187 – 190 .
10. " سياسة التشغيل الوطنية في الأردن " المسودة الأولى للحكومة الأردنية 2008 ، ص 9 .
11. وزارة التخطيط الأردنية " تقرير تمكين التجارة " مصدر سبق ذكره ص – 3 .
12. وزارة التخطيط الأردنية / دائرة الإحصاءات العامة / إحصاءات التجارة الخارجية لسنوات مختلفة .
13. نفس المصدر السابق .
14. سوسن محمود الفتلاوي " استعراض لاتفاقية التجارة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية " وزارة التجارة / العراق 2008 ، ص 3 – 4 .
15. وزارة التخطيط الأردنية " عضوية الأردن في منظمة التجارة العالمية واثر ذلك على القطاع الزراعي " مصدر سبق ذكره ص 36 – 50 .
16. د. ظافر القشي ، و د. هيثم ألعبادي " اثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر " بحث غير منشور ص 25 – 26 .

.....

.....

.....